تعزيز دور مؤسسات التعليم العالي لإرساء اقتصاد المعرفة في الجزائر

بوران سمية
المركز الجامعي نور البشير – البيض
Soumia_bourane@yahoo.fr

أ.د شليل عبد اللطيف
جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان
chelil.abdellatif@gmail.com

الملخص:

الجزائر مثلها مثل العديد من الدول تدرك أن إنتاج المعرفة أصبح تحديا تنمويا في المقام الأول لمواجهة العولمة وردم الهوة المعرفية. لذلك بادرت بإصلاحات للنهوض باقتصادها و التحول لاقتصاد معرفي ؛ و تعد الجامعة أهم مصدر للمعرفة و الإبداع، و إعداد المورد البشري و تنميته، ما استوجب الاهتمام بهذه المؤسسات بطريقة تجعل خدماتها تلبي احتياجات السوق و الاقتصاد.

تهدف هذه المداخلة إلى تقديم المفاهيم الأساسية لاقتصاد المعرفة، الإبداع و الابتكار المعرفي ، والاشارة الى واقع التعليم العالي في الجزائر و تقييم دوره في نشر المعرفة، ثم مقارنته مع الدول الرائدة عربيا و عالميا، و خلصت هذه الدراسة باقتراح أهم الحلول الممكنة لترقية مستواه، خاصة أن الجزائر تملك إمكانيات تمكنها من تحسين ترتيبها الحالي عالميا.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المعرفة، الإبداع ، الابتكار، التعليم العالي، الجزائر، التجربة الكورية.

Astract :

Like many countries, Algeria recognized that the production of knowledge has become a development challenge to confront globalization and fill the knowledge gap. So it initiated reforms to improve its economy. The University is the most important source of knowledge, innovation, and the human resources development, which required attention to these institutions in such a way that make their services meet the needs of the market and the economy. This study aimed to present the basic concepts of the knowledge economy, innovation and Cognitive Innovation, to analyze the reality of higher education in Algeria, then to evaluate its role in disseminating knowledge, and to compare it with the Arab and internationally leading. The study concluded by proposing the most important solutions.

Keywords: Knowledge Economy, Creativity, Innovation, Higher Education, Algeria, Korean model.

I مقدمة:

تعد مؤسسات التعليم العالي العنصر الرئيسي في أي نظام تعليمي كونها تضع اللمسات الأخيرة على المتعلم و تحدد توجهاته، اهتماماته و تبين تخصصاته، كما تعتبر هاته المؤسسات من أهم مصادر الإبداع و الابتكار و إعداد الموارد البشرية و تنمية مهاراتها بالبحث و التدريب و الرفع من مستوى كفاءتها، و من جانب اخر هي الأكثر مسؤولية عن طريقة بناء المجتمع. كل هذا أدى إلى ضرورة الاستثمار في مؤسسات التعليم العالي و إدارتها بشكل يجعل الخدمات التعليمية قادرة على تلبية احتياجات السوق، الاقتصاد و المجتمع. و على هذا الأساس لابد من إدخال آليات عمل جديدة تهدف إلى تطوير مؤسسات التعليم العالي و التحسين المستمر لها بما يساعد على إرساء اقتصاد المعرفة بدلا من الاقتصاد التقليدي الريعي الذي تتميز به الجزائر. و هذا ما دفعنا لطرح الإشكالية التالية

اشكالية الدراسة:

ما مدى أهمية قطاع التعليم العالي في توليد و تنمية الابداع و الابتكار المعرفي باعتبار هذه الاخيرة من أهم الأسس التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة؟

أسئلة الدراسة:

- ماهي متطلبات بناء اقتصاد المعرفة؟
- ما واقع التعليم العالي في الجزائر؟
- ما الأساليب اللازمة لتطوير مؤسسات التعليم العالي وفق اقتصاد المعرفة؟

-أهداف الدراسة:

- القاء الضوء على الاقتصاد المعرفي و أهميته و معرفة ركائزه الأساسية لغرض توفير البنى التحتية اللازمة له.
- تشخيص واقع منظومة التعليم الجامعي وتحديد الفجوة المعرفية.
- تحديد الآليات اللازمة لتطوير منظومة التعليم الجامعي في الجزائر بما يحقق اقتصاد المعرفة.
- عرض التجارب العربية و الدولية الناجحة و محاولة الاستفادة منها لتقليص هذه الفجوة.

المنهج المتبع في الدراسة:

وفي سبيل الإجابة على هذه التساؤلات سوف يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتشخيص الوضع الراهن لمؤسسات التعليم العالي وتحديد المتطلبات الأساسية لتطوير مؤسسات التعليم العالي ، و أخيرا تقييم البدائل المطروحة على ضوء التجارب العربية و الدولية الناجحة باعتماد المنهج الاستقرائي.

تقسيمات الدراسة:

المحور الأول :مفهوم ركائز و متطلبات بناء اقتصاد المعرفة

المحور الثاني: واقع التعليم العالي، الإبداع و الابتكار في الجزائر.

المحور الثالث : موقع الجزائر عربيا و عالميا وفق مؤشري التعليم العالي و الابتكار.

المحور الرابع : اقتراح بعض التوصيات لتطوير منظومة التعليم الجامعي تسهل الاندماج في اقتصاد المعرفة

II المحور الأول: مفهوم و متطلبات بناء اقتصاد المعرفة

1 اقتصاد المعرفة:

هو اقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها ، واستخدامها ، وتوظيفها ، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من الخدمات المعلوماتية الثرية، و التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري كرأس المال، وتوظيف البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغيرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح اكثر استجابة وانسجاما مع تحديات العولمة ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عالمية المعرفة، و التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي.[1]

يعرف على انه: "الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، و عليه فان المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الانتاجية مثلما في التسويق، و أن النمو يزداد بزيادة هذا المكون"[2]

2 ركائز اقتصاد المعرفة:

يبنى اقتصاد المعرفة على اربع ركائز أساسية وباختصار هي:[3]

– **الابتكار (البحث والتطوير):** توفير نظام فعال لمواكبة ثورة المعرفة المتنامية و استيعابها و تكييفها مع الاحتياجات المحلية؛

– **التعليم** : يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة و الإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل.

– **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** : ما يسهل نشر و تجهيز المعلومات و المعارف لدعم النشاط الاقتصادي.

– **الحاكمية الرشيدة:** تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية و تشمل هذه السياسات تكنولوجيا المعلومات او لاتصالات ، و تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجية و زيادة القدرة التنافسية .

1– الابداع:

أصدر المعهد الاوربي لإدارة الأعمال تقريرا حدد فيه كل من مدخلات الابداع ونتائجه و كانت كالتالي:[4]

- **مـدخلات الابـداع:** البيئـة السياسـة، البيئـة التنظيميـة، رأسمال البشري، التعليم الأساسي و التعليم العالي، تكنولوجيا الاعلام والاتصال...
- **نتائج الابداع:** الابتكار المعرفي، الابتكار الالكتروني، ابتكار السلع والخدمات...

3–متطلبات بناء اقتصاد المعرفة

هناك مجموعة من متطلبات اقتصاد المعرفة سيتم توضيحها فيما يلي: [5]

- الاعتراف بالمعرفة ورأس المال المعرفي كموجودات جوهرية واكثر أهمية من الموجودات المادية الملموسة.

- وجود هياكل تنظيمية ونماذج وانماط إدارية جديدة واستبدال الوحدات المركزية بوحدات معرفية مستقلة.
- الإنتاج المتميز و المتنوع للسلع و الخدمات .
- مواجهة الازمات الاقتصادية كأولوية حاسمة وتفصيلها على خيارات التحسين او التعديل و الإصلاحات التدريجية الروتنية .
- التركيز على مهارات وقدرات وخبرات الموارد البشرية.
- تكاملية النظرة لدى الزبائن و المجهزين و المساهمين و المستخدمين وضرورة دمجها بمصالح مشتركة.
- الاهتمام بالمواهب البشرية او رأس المال الفكري المتنوع معرفيا .
- بناء واعتماد نظم الحوافز ومكافآت جديدة ترتكز على توليد معرفة جديدة وتكون بديلا عن النظام التقليدي المعتمد على العمولة و الاجر المقطوع.
- إقامة بيئة تنظيمية تعتمد على نشر المعرفة و المشاركة بها .

بالإضافة الى ما تناوله المرصد الوطني للتنافسية حول مؤشرات اقتصاد المعرفة للجمهورية العربية السورية –2013 ان تطور الاقتصاد و الارتقاء وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المستدامة والشاملة يستلزم مايلي: [6]

- التخطيط لبناء مجتمع واقتصاد المعرفة والنظر اليه نظرة شاملة وفق منظومة العلم والتقانة ليصبح نظاما وطنيا للابتكار والتجديد وإيجاد المناخ المناسب للمعرفة فالمعرفة اليوم ليست ترفا فكريا بل انها قد أصبحت اهم عنصر من عناصر الإنتاج.
- إيجاد البيئة العلمية وحاضنات الاعمال التي يمكن ان يتجلى فيها الابداع والابتكار والتي تساعد على اكتشاف المبدعين و المبتكرين و الإفادة منهم ورعايتهم وتوظيفيها بكفاية وفعالية لأغراض التنمية الشاملة.
- إيجاد البيئة التشريعية و القانونية الداعمة لقطاع تقانة المعلومات و الاتصالات و محاور الاقتصاد المعرفي والتي تدفع نحو تحقيق المزيد من ممارسات الاقتصاد المعرفي.
- تطوير البنية التحتية المعلوماتية و الاتصالية وتطوير قطاع الإنتاج والخدمات في تقانة المعلومات والاتصالات مع ما تستلزمه من جهود لبناء الهيكلية الإدارية والقانونية والأمنية اللازمة لمجتمع المعرفة .
- إعادة هيكلة الانفاق العام وترشيده وزيادة الانفاق المخصص لتعزيز المعرفة ابتداء من التعليم الأساسي وحتى الجامعي مع زيادة الاهتمام بالبحث العلمي وتعزيز الابداع والابتكار.
- تعزيز قناعة المستثمرين والشركات بأهمية اقتصاد المعرفة. وزيادة الانفاق على البحث والتطوير والابتكار والمساهمة في تعليم العاملين لديهم ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم.
- تطوير رأس المال البشري وبناء القدرات وتمكين المواطنين من اكتساب المهارات والقدرات اللازمة في ظل اقتصاد المعرفة.
- ادخال مقررات الاقتصاد المعرفي الى المؤسسات التعليمية والأكاديمية وتطوير المناهج الجامعية والتربوية وأساليب التدريس بما يواكب عملية الابتكار والابداع وربط مخرجات التعليم والتدريب مع احتجاجات سوق العمل وذلك لضمان تزويد الشباب بالمهارات المناسبة لوظائف الغد وانتاجها للمعرفة اللازمة للتصدي لتحديات الحاضر والمستقبل ذلك انها حاضنة للمعرفة والابتكار اللذان يحركان النمو الاقتصادي .
- إيجاد الية للحوافز التي تخلق الطلب على المعرفة وتطور المهارات وتشجع المنافسة . وتعزز روح المبادرة وتساعد على اكتشاف المواهب .
- انشاء مناطق نمو ديناميكية تساعد على بث الثقة في النموذج الاقتصادي الجديد ومن ثم جذب الاستثمارات و الأنشطة الاقتصادية والتشجيع على تبادل المعرفة والابتكار.
- تحقيق التكامل الإقليمي والاستفادة من التجارب الرائدة في تطبيقات الاقتصاد المبني على المعرفة لدى الدول المتقدمة .

III المحور الثاني: التعليم العالي والإبداع في الجزائر.

3 واقع التعليم العالي و الاستثمار المعرفي في الجزائر:

يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصادا قاصرا يعاني العديد من الاختلالات و ذلك لعدة أسباب من أهمها عدم تحديد منهج واضح المعالم من شانه تقليص الفجوة بين مخرجات التعليم العالي و متطلبات سوق العمل.
ويتم التركيز على التعليم العالي لأنه يعتبر الأساس في التحول نحو اقتصاد المعرفة من خلال مخرجاته التي تستلزم جودة عالية أولا في التدريس و ثانيا في المناهج لتكوين رأس مال بشري كفء يوظف طاقاته و خبراته في المجال المهني، يعمل على الإبداع و الابتكار و يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني.

4 بعض مؤشرات التعليم العالي في الجزائر:

أغلب مؤسسات التعليم العالي في الجزائر هي مؤسسات حكومية، و تشكل منظومة تحوي 108 مؤسسة تغطي 48 ولاية عبر التراب الوطني حسب إحصائيات وزارة التعلم العالي و البحث العلمي لسنة 2017، موزعة بين الجامعات، المراكز و الملاحق الجامعية و المدارس العليا بالإضافة إلى عدد لابأس به من مراكز و مخابر البحث العلمي. و هو ما يشرحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (01) توزيع مؤسسات التعليم العالي

جامعة	مركز جامعي	مدرسة وطنية عليا	مخبر بحث	مدرسة عليا	مدرسة عليا للأساتذة	مركز بحث	ملحقة جامعية
50	13	20	1000	12	11	30	02

المصدر: بيانات موقع وزرة التعليم العالي و البحث العلمي الجزائرية على الموقع تاريخ الاطلاع12/10/2017
https://www.mesrs.dz/ar//universites

إجمالا درس على مستوى هاته المؤسسات الجامعية: 457 53 أستاذا في الموسم الجامعي 2014/2013 ليرتفع العدد ب 2449 أستاذا في الموسم الجامعي الذي يليه، و يصل العدد الإجمالي للأساتذة إلى 57729 في الموسم الجامعي 2016/2015 كما يوضح الجدول رقم (02) بالتفصيل توزيع الأساتذة بين الاساتذة الدائمون، المشاركون و الاساتذة الأجانب و يلاحظ ان هذه الفئة الأخيرة في تناقص و ازدياد اعتماد المؤسسة الجامعية على الخبرات الجزائرية، و تجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات المقدمة هي إحصائيات الأساتذة المعينين أو التابعين لوزارة التعليم العالي فقط.

الجدول رقم (02) التأطير البيداغوجي

الاساتذة /السنوات	الموسم الجامعي 2014/2013	الموسم الجامعي 2015/2014	الموسم الجامعي 2016/2015
أساتذة دائمون	51 299	53 622	60515
أساتذة أجانب	107	93	72
أساتذة مشاركون	2 158	2 284	1 668

المصدر: O.N.S ,l'Algérie en quelques chiffres N°: 46, Edition :2016, P30.

و يعرف عدد الطلبة المسجلين في طوري التدرج و ما بعد التدرج و عدد الطلبة المتخرجين ارتفاعا متواصلا في السنوات الأخيرة الجدول رقم (03) و هو ما يشكل تحديا للجامعة تسعى الجزائر إلى تجاوزه و تحسين المستوى العلمي للفئة الشابة من المجتمع و تزويد موردها البشري عامة بالمعارف و المهارات اللازمة، و لذلك تم اعتماد مخططين خماسيين 1998-2002 و 2008-2012 حيث يهدفان الى تحقيق التمية الاقتصادية و الاجتماعية و العلمية و التكنولوجية و الارتقاء الى التنمية المستدامة في البلاد و هذا من خلال وضع أهداف طموحة و توفير الوسائل المادية و البشرية لتحقيقها.

الجدول رقم (03) تطور أعداد الطلبة المسجلين و الخريجين

عدد الطلبة المسجلين و المتخرجين/ السنوات	الموسم الجامعي 2014/2013	الموسم الجامعي 2015/2014	الموسم الجامعي 2016/2015
عدد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج	1119 515	1165 040	1315 744
عدد الطلبة المسجلين في مرحلة ما بعد التدرج	70 734	76 510	76 961
عدد الطلبة المتخرجين	271 430	311 976	-

المصدر: O.N.S ,l'Algérie en quelques chiffres N°: 46, Edition :2016, P30.

أضحت الجزائر تولي اهتمام كبيرا بتطوير الجامعة نظرا لدورها في تعزيز المعرفة ببرامج و أنشطة البحث و التطوير، حيث خصصت الحكومة غلافا ماليا لذلك يقدر ب 250 مليار دولار لتطوير اقتصاد المعرفة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي2010-2014.[7]
أما عن تمويل النظام الوطني للبحث العلمي، بلغت النفقات ما قيمته 410 مليار دينار جزائري في الإجمال (حسب الجدول رقم 04)، من هذه النفقات ما خصص لمحيط البحث، و منها ما خصص لنفقات التجهيز.... لكن مقارنة بالدول المتقدمة تبقى هذه المبالغ ضئيلة بالرغم من انها تقابل نسبا معتبرة من ميزانية الإجمالية للدولة.

الجدول رقم (04) تطور ميزانية التعليم العالي 2004-2011

2005-2004		2008-2007		2011-2010	
ميزانية التعليم العالي	النسبة من ميزانية الدولة	ميزانية التعليم العالي	النسبة من ميزانية الدولة	ميزانية التعليم العالي	النسبة من ميزانية الدولة
78.381.380.000	6.53	118.306.406.000	5.86	212.830.565.000	6.19

المصدر: كياري فاطمة، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية-دراسة حالة جامعة معسكر- جامعة أبو بكر بلقايد، 2012، ص122.

1- واقع الإبداع و الابتكار في الجزائر:

عموما تقاس جودة و فعالية التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مؤشرين هما على التوالي:

أولا: من خلال ترتيب الجامعات

اعتمدت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي تصنيف webometrics (الذي هو عبارة عن نظام لتقييم الجامعات العالمية ، يصدر عن المجلس العالي للبحث العلمي بإسبانيا، يرتبط بمعيار الأبحاث و الملفات الفنية، و يتم تحديثه بشكل دوري كل ستة أشهر، حيث

يعتمد على تصنيف المؤسسات الجامعية على أساس حضور هذه الأخيرة على شبكة الانترنت) باعتباره اكثر التصنيفات قابلية للتطبيق على مؤسسات التعليم العالي الجزائرية. حسب إصدار جانفي 2017 و من بين 25000 مؤسسة تعليم عالي على المستوى العالمي كانت نتائج ترتيب الجامعات الجزائرية كما يوضحه الجدول أدناه:

و المفارقة أن تقاريرا لليونسكو تعتبر الجامعات الجزائرية مركز تكوين للإطارات البحثية و الأدمغة المبتكرة، في حين أنها تتذيل الترتيب العالمي و لا تحتل مراكز متقدمة حتى من بين أحسن مئة جامعة أفريقية[8] و ها ما يؤكده (الجدول رقم 05).

جدول رقم (05) ترتيب خمس جامعات جزائرية الأولى حسب webometrics لسنة 2017

الرتبة	الجامعات	الرتبة عالميا
1	جيلالي اليابس سيدي بلعباس	2131
2	العلوم والتكنولوجيا هواري بومدين	2198
3	جامعة قسنطينة 1	2524
4	جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان	2614
5	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	2703

المصدر: http://www.webometrics.info/en/aw/algeria

ثانيا : من خلال المؤشرات التالية :المنشورات العلمية، براءات الاختراع، والصادرات من المنتجات عالية التكنولوجيا.

- **المنشورات العلمية:**[9]

تشير إحصائيات سنة 2008 إلى أن عدد المنشورات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين بلغ في الجزائر 2154، في مصر 5590 و 3116 منشورا في تونس. و تعكس هذه الأرقام حجمل الاهتمام بالبحث العلمي في كل بلد.

- **براءات الاختراع:**

تعد براءات الاختراع المسلمة للمقيمين كأحد مؤشرات الإبداع التكنولوجي، و كذلك ثم مؤشر لتنافسية البلد.

يسلم المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية سنويا ما بين 700 و800 شهادة براءة اختراع منها نسبة 10 بالمائة فقط تعود لباحثين أو مؤسسات جزائرية و بقية البراءات المسلمة هي لمتعاملين اقتصاديين أجانب ناشطين بأرض الوطن، و لا يستغل منها الا نسب ضئيلة جدا.[10]

و يمكن تلخيص تطور عدد براءات الاختراع المتحصل عليها من طرف باحثين جزائريين من سنة 2011 الى غاية سنة 2015 في الجدول رقم (06) .

جدول رقم (06) تطور عدد براءات الاختراع للباحثين الجزائريين من 2011-2015

السنة	عدد براءات الاختراع للباحثين الجزائريين
2011	**90**
2012	**131**
2013	**156**
2014	**174**
2015	**200**

المصدر DGRSDT: Recueil des brevets d'invention décembre 2016, P 08

الملاحظ أن هناك زيادة معتبرة في عدد البراءات المسجلة من سنة الى أخرى حسب ما يشرحه الجدول ، اضافة الى ان أكبر عدد من براءات الاختراع التي تحصل عليها الباحثين كانت في المجالات التقنية:

الفيزياء، ميكانيك، كهرباء، إلكترونيك، علم المعادن، الطاقة المتجددة، الصحة، الصناعة الدوائية

وعلى المستوى الدولي حسب إحصائيات الوكالة العالمية للملكية (OMPI) فان الصين هي أول دولة مستقبلة لطلبات البراءات 650000 في سنة 2012 وهو ما يمثل % 28 من المجموع العالمي، في حين بلغت حصة أمريكا % 23 و حصة اليابان 15%.[11]

كذلك يجب الإشارة إلى أن 80٪ من براءات الاختراع في البلدان المتقدمة مصدرها الصناعة، على العكس من ذلك في الجزائر تصدر 26 براءة اختراع فقط عن مراكز و معاهد البحث خارج وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر منها 15 تحصل عليها مركز البحوث و التطوير (صيدال) و البقية تحصل عليها أفراد، أما براءات الاختراع التي تحصلت عليها مؤسسات التعليم العالي و مراكز البحث التابعة للوزارة فقدر عددها 171 حسب الجدول رقم 07 هذا ما يدفعنا لتوقع ديناميكية جديدة من الشركات الصناعية على المدى المتوسط.

جدول رقم (07) الهيئات الحاصلة على براءات الاختراع

	هيئات وكيان البحث	عدد البراءات	بنسبة
1	مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي	91	46.19
2	مراكز البحث التابعة للوزارة	80	40.60
3	مراكز ومعاهد البحث خارج الوزارة (صيدال خاصة)	26	13.19

المصدر DGRSDT: Recueil des brevets d'invention decembre 2016, P 06

تصدير المنتجات عالية التكنولوجيا:

تترجم تجارة المنتجات العالية التكنولوجيا من جهة القدرة على استيعاب هذه المنتجات(الاستيراد)، و من جهة اخرى انتاج منتجات تنافسية على مستوى السوق الدولي(التصدير.)

نسبة الصادرات العالية التكنولوجيا من مجموع صادرات الجزائر في متوسط الفترة 2000 الى 2009 بلغت 01 % و هي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالجارتين المغرب و تونس.[12]

تعود أسباب هذا الضعف إلى[13]:

القاعدة الصناعية ضعيفة.

- عدم التحكم في التكنولوجيا وصعوبة تجنيد القدرات العلمية والتقنية.
- صعوبات في تسيير وتنظيم المؤسسات العمومية.
- صعوبات مرتبطة بالنظام البنكي، بالهياكل و تأهيل العمال.
- المنافسة التي تفرضها المنتجات المستوردة من اسيا.

IV المحور الثالث : موقع الجزائر عربيا و عالميا وفق مؤشري التعليم العالي و الابتكار.

ترتيب الجزائر عربيا و عالميا وفق مؤشر التعليم العالي:

كشف تقرير التنافسية العالمي لعامي 2016 – 2017، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ان الجزائر قد احتلت المرتبة 96 وفق مؤشر التعليم العالي متبوعة بكل من المغرب، مصر و اليمن بينما تربعت كل من قطر و الإمارات العربية المتحدة و البحرين على المراتب الثلاث الأولى عربيا بحجزها المراتب 30، 34 و 44 على التوالي.

ترتيب الجزائر وفق مؤشر الابتكار العالمي:

مؤشر الابتكار العالمي ، الذي صدرت نسخته العاشرة هذا العام (2017)، هو تقرير يشارك في نشره كل من جامعة كورنيل، و المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد) و المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، يستعرض مؤشر الابتكار العالمي نحو 130 اقتصادا **باستخدام عشرات المقاييس من بينها: إيداعات البراءات و الإنفاق على التعليم**، يشير مؤشر الابتكار العالمي 2017 في إصداره العاشر إلى استمرار الفجوة في القدرة الابتكارية بين البلدان المتقدمة و النامية، ومعدلات النمو الاستثنائية لأنشطة البحث و التطوير على مستوى الحكومات و الشركات على السواء.تربعت الإمارات العربية المتحدة الترتيب حيث احتلت المرتبة 03 على مستوى شمال إفريقيا و غرب أسيا و المرتبة 35 عالميا، **وتظهر الإمارات أوجه قوة تتمثل في التنقل الداخلي للغير، و مجموعات الابتكار، و الابتكار في نماذج الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**[14].

أما عن ترتيب الجزائر فتراوح بين المرتبة 83 في سنة 2007 و هي الأحسن على مدى عشر سنوات الأخيرة الا انها تراجعت الى المرتبة 138 في سنة 2013 كما يبينه الجدول رقم (08)، لكن الجزائر تداركت الوضع لتتقدم تدريجيا الى ان وصلت الرتبة 108 في سنة 2017.

الجدول رقم (08) ترتيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقا لتقرير التنافسية العالمي 2017/2016

Figure 17: GCI rank of oil importers and oil exporters in the Middle East and North Africa, 2016–2017 edition

	Country/economy	Global Competitiveness Index	PILLARS: Institutions	Infrastructure	Macroeconomic environment	Health and primary education	Higher education and training	Goods market efficiency	Labor market efficiency	Financial market development	Technological readiness	Market size	Business sophistication	Innovation
Oil-exporting economies	United Arab Emirates	16	7	4	38	40	34	3	11	28	18	27	13	25
	Qatar	18	10	18	2	27	30	7	17	21	33	50	18	18
	Saudi Arabia	29	24	31	68	51	46	41	65	47	41	14	31	42
	Kuwait	38	59	52	6	76	94	85	115	65	60	51	61	110
	Bahrain	48	25	32	113	34	44	22	35	43	37	92	33	45
	Oman	66	28	38	81	69	85	51	82	55	57	68	66	76
Oil-importing economies	Israel	24	31	28	48	28	24	32	21	19	22	57	21	2
	Jordan	63	34	56	118	80	51	43	87	68	75	75	36	40
	Morocco	70	50	58	49	77	104	64	124	83	81	55	76	96
	Algeria	87	99	100	63	73	96	133	132	132	108	36	121	112
	Tunisia	95	78	83	99	59	93	113	133	119	80	69	101	104
	Lebanon	101	119	117	136	52	66	55	104	69	72	76	50	58
	Egypt	115	87	96	134	89	112	112	135	111	99	25	85	122
	Yemen	138	137	136	138	117	136	131	137	138	136	89	129	138

Courtesy Image

المصدر : http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/

V .المحور الرابع : التجربة الكورية في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة و الدروس المستفادة منها.

مؤشرات اقتصاد المعرفة في كوريا الجنوبية:

ان اختيارنا لعرض تجربة كوريا لتمكنها من الخروج من نفق التخلف إلى مقدمة الدول الصناعية الكبرى ثم سرعان ما تطور اقتصادها من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي و شغل المراتب الأولى على المستوى العالمي وفق العديد من المؤشرات و هو ما يبينه الجدول رقم (09).

الجدول رقم (09) ترتيب الجزائر حسب مؤشر الابتكار على المستوى العالمي لسنوات2007/ 2017:

	2007	/2008 2009	/2009 2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	83	118	128	125	124	138	133	126	113	108

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنوات2007/ 2017

الجدول رقم (10) مؤشرات اقتصاد المعرفة لكوريا الجنوبية

السنوات	الرتبة	مؤشر اقتصاد المعرفة	مؤشر المعرفة	مؤشر التسهيلات الدولية	مؤشر الإبداع التكنولوجي	مؤشر التعليم و الموارد البشرية	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال
1995	25	8.16	8.56	6.93	8.22	9.13	8.34
2012	29	7.97	8.65	5.93	8.80	9.09	8.05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي وتقارير قياس مجتمع المعلومات

ركزت استراتيجيات التنمية على تحقيق الاستدامة في نمو الإنتاجية من خلال زيادة القيمة المضافة للناتج باستمرار. تضمنت هذه الاستراتيجيات على عمليات التعلم المكثف، و بناء القدرات و تنمية الموارد البشرية المؤهلة.

ان نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 2010/1970 فاقت % 100 في كوريا الجنوبية، أما في ما يخص التعليم العالي فإننا نلاحظ أن النسبة قفزت من % 36.87 سنة 1990 إلى % 100.96 سنة 2010 ؛ أي أن التعليم العالي تفوق كثيرا بكوريا الجنوبية، ونلاحظ أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي كادت تضاهي نسبة الالتحاق بالابتدائي.

الاستراتيجيات التي تم التركيز عليها بغرض التحول لاقتصاد المعرفة:

بفضل الاستراتيجيات التي قام عليها تحول كوريا الجنوبية لاقتصاد المعرفة احتلت هذه الأخيرة الصدارة بين 145 دولة، و أهم ما اعتمدت عليه هو خلق مجتمع معرفة و ذلك بالاستثمار و التطوير المستمر لقطاعات التعليم و في مختلف المستويات:

- التركيز على أنشطة البحث، التطوير، خلق المعرفة، براءات الاختراع...
- تعميم التعليم و إصلاح أنظمته بما تواءم مع متطلبات التحول لاقتصاد المعرفة
- تطوير منظومة الإبداع التكنولوجي وجعلها أكثر كفاءة بالربط بين مؤسسات التعليم والمؤسسات الاقتصادية.
- الرفع من مخصصات تمويل التعليم العالي والبحث العلمي

- تشييد بنية تحتية معلوماتية تكنولوجيه تساعد على إرساء اقتصاد المعرفة
- رفع مستويات التفاعل بين الحكومة، الخواص والمجتمع المدني سهل في انجاح هذه الاستراتيجية
- تنمية المورد البشري وتأهيله ليتلاءم مع متطلبات السوق

وقد واصلت كوريا جهودها التنموية في السنوات اللاحقة بهدف تأكيد التوجه التقني والمعرفي للدولة، فتم إنشاء وزارة باسم وزارة اقتصاد المعرفة عام 2008 للتنسيق بين الجهات المعنيّة، ودعم القدرات الابتكارية والتنافسية للشركات الوطنية، وتوفير البنية المعلوماتية الحديثة.

VI المحور الخامس: نتائج الدراسة (اقتراح توصيات لتطوير منظومة التعليم الجامعي تسهل الاندماج في اقتصاد المعرفة)

إن نجاح الإمارات العربية المتحدة على المستوى العربي و كوريا الجنوبية على المستوى العالمي يعود لظروف و خصائص تميزت بها هذه البلدان لكن هذا لا يمنع الاستفادة من هذه التجارب الناجحة دون استنساخها كليا، و خاصة بالنسبة للجزائر التي عجزت عن الانتقال لاقتصاد المعرفة لحد الان رغم ما تتوفر عليه من إمكانيات طبيعية، مالية و بشرية

و لتطوير العملية التعليمية، و رفع مستوى الخدمات و تحسين جودة مخرجات مؤسسات التعليم العالي نقدم التوصيات التالية:

- لابد أن تتماشى البرامج المعتمدة مع المعايير العالمية، متطلبات السوق، رغبات الطلبة واحتياجات الدولة المجتمع.
- خلق علاقات تعاونية مع الجامعات الأخرى داخل و خارج الوطن لتبادل الخبرات و المعلومات و اكتساب معارف جديدة.
- إنشاء مراكز للتعلم الداخلي و الاهتمام أكثر بوضع برامج تدريب تقوم على الأسس العلمية الصحيحة.
- إنشاء قاعدة بيانات تبقي المؤسسات الجامعية على اطلاع باخر المستجدات في مجالات جودة التعليم، نظم التسيير و غيرها.
- متابعة مدى رضا المؤسسات الاقتصادية عن نوعية و كفاءة مخرجات المؤسسات الجامعية و بمدى اندماج خريجي هذه الأخيرة في سوق العمل.
- تعميم تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لاعتبارها أهم ركائز الإبداع و الابتكار.
- تكوين الأساتذة بالشكل الذي يتماشى مع الأساليب الجديدة في التدريس.
- تحسين و تطوير المناهج باستمرار لتسهم في تنمية مهارات الطلبة و زيادة قدراتهم الإبداعية و الابتكارية.
- إن تركيز الاستثمار و تطوير القطاع التعليمي و خاصة التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل القطاعات التي تستلزم مهارات فنية عالية (الصناعات الفنية المتخصصة والصناعات الثقيلة والتقنيات الحيوية وغيرها من التخصصات العلمية) ستسهم في تسهيل و تسريع دمج الجزائر في اقتصاد المعرفة.
- الاستفادة من الأدمغة المهاجرة و التي سجلت العديد من براءات الاختراع خاصة في الدول الأوربية بجلبهم عن طريق تخصيص مشاريع مثل مشروع الجزائر العاصمة المدينة الذكية جلب منذ اطلاقه من حوالي سنة ما يزيد عن 200 باحث شاب مقيم بالخارج والذين مكنتهم ابتكاراتهم التكنولوجية من الحصول على العديد من البراءات ولكنهم اختاروا العودة إلى بلدهم قصد المشاركة في تصميم المدينة.
- تطوير البحث العلمي و الابتكار مع التوجه بشكل قوي إلى دعم و التشجيع العلني للشركات التي تعتمد على معامل البحث أو التي تعمل بالتنسيق مع مراكز الموارد التقنية والابتكار.
- وجوب تماشي السياسات التنموية مع السياسات التعليمية.

VII خاتمة

ان تحقيق الريادة والتميز لمنظمات الاعمال اليوم يرتكز بشكل أساسي على المورد البشري باعتباره مصدر للمعارف وفي ظل اقتصاد المعرفة اين يتجه الاهتمام صوب النشاط الكثيف للمعرفة يخص جانب التعليم بدوره جوهري خاصتا الجمعات ، لذا يجب جعل التعليم منسجما ومتطلبات اقتصاد المعرفة في تكوين الافراد وتعزيز وتنمية الابداع والابتكار ليهم و تكوينهم في المجالات التي يتجلى فيها اقتصاد المعرفة من خلال تشجيع عمليات البحث والتطوير وتقوية قواعد تكنولوجيا الاعلام والاتصال والاهتمام بالتكوين والتدريب وغيرها الكثير مما يساهم في اندماج في اقتصاد المعرفة .

التوصيات :

اهم مورد لتحقيق الريادة اليوم هو المورد البشري مورد المعرفة

الاهتمام بالتعليم والتدريب والتحفيز للمحافظة على رأس المال البشري

يجب تكثيف الجهود في مجال التعليم لدوره المهم في ظل اقتصاد المعرفة

تشجيع الافراد لتنمية الابتكار والابداع

تخصيص اهم الموارد واكبرها لمجال البحث و التطوير

تدعيم قواعد وهياكل التكنولوجيا الرقمية

---

[1] اسمهان ماجد الطاهر ، إدارة المعرفة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2011،ص271.

[2] هدى زوير، عدنان داود، "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص 64

[3] حامد الحداوري، "تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي بحسب منهجية البرنامج التفاعلي2012 World Bank KAM دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد208 ، العدد 13 ، جامعة بابل، العراق، 2014 ، ص68.

[4] بلقوم فريد، واقع وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر، جامعة الجزائر 3، ملتقى وطني حول:"دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" ، أفريل 2017، ص93.

[5]خالد القاسم، جدوى استخدام تكنولوجيا النانو في تطوير القاعدة التكنولوجية الصناعة العربية ، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية ،كلية التجارة ،جامعة المنوفية،السنة22، العدد الأول،2010،ص ص 8-9.

[6] المرصد الوطني للتنافسة ، تقرير مؤشرات اقتصاد المعرفة للجمهورية العربية السورية، 2013، ص46.

[7] ناصر الدين قريب، سفيان بن عطية، منظومة التعليم في الجزائر و مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث، 2015 ، ص84.

[8] Unesco Science Report The Current Status Of Science Around The World , 2010.

[9] Revue EL Bahth, DGRSDT ? N° 3, 4éme trimester, 2010, p 6.

[10] حورية بالاطرش، محمد حمزة، تحليل المناخ الاستثماري لإنشاء المؤسسات المبتكرة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الجزائري و الايطالي، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد2016/09، ص 20.

[11]حورية بالاطرش، محمد حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[12] Rapport du FEMISE , les pays méditerranéens au seuil d'une transition fondamentale,2011, p 75.

[13] عيدودي فاطمة الزهراء، بن ربيع حنيفة، محاولة تقييم دور التعليم العالي والبحث العلمي في إنتاج ونشر المعرفة في الجزائر، جامعة الجزائر 3، ملتقى وطني حول:"دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" ، أفريل 2017، ص 406.

[14]مؤشر الابتكار العالمي 2017: سويسرا والسويد وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة تتصدّر تصنيف هذه السنة تاريخ الاطلاع 2017/11/28 http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2017/article_0006.htm

المراجع

1. هدى زوير، عدنان داود،(2010)، "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية"، الطبعة الأولى، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع.
2. محمد السيد أبو السعود جمعة،)2009)،" تطوير التعليم و دوره في بناء اقتصاد المعرفة، المؤتمر الدولي الأول للتعلم الالكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل"، الرياض.
3. حامد الحداوري،(2014) "تحليل مؤشرات المعرفة والاقتصاد المعرفي بحسب منهجية البرنامج التفاعلي World Bank KAM 2012 دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 208 ، العدد 13 ،العراق، جامعة بابل.
4. بلقوم فريد، (2017)،واقع وتحديات اقتصاد المعرفة في الجزائر ، ، ملتقى وطني حول:"دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر " ،الجزائر ،جامعة الجزائر 3.
5. كياري فاطمة، (2012)، تقييم نفقات التعليم العالي في المؤسسة الجامعية– دراسة حالة جامعة معسكر– ، الجزائر ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.
6. عيدودي فاطمة الزهراء،(2017)، بن ربيع حنيفة، محاولة تقييم دور التعليم العالي والبحث العلمي في إنتاج ونشر المعرفة في الجزائر، ملتقى وطني حول:"دور اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، الجزائر ، جامعة الجزائر3.
7. حورية بالأطرش، محمد حمزة،(2016)، تحليل المناخ الاستثماري لإنشاء المؤسسات المبتكرة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد الجزائري و الايطالي، ، العدد 09، الجزائر ،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.
8. ناصر الدين قريب، سفيان بن عطية،(2015)، منظومة التعليم في الجزائر و مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث، الجزائر.
9. تقارير التنافسية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي لسنوات2007/ 2017.
10. Recueil des brevets d'invention 2016.
11. O.N.S ,l'Algérie en quelques chiffres N°:46 . édition 2016.
12. www.webometrics.info
13. www.mesrs.dz/ar//universites
14. http://reports.weforum.org
15. Revue EL Bahth, DGRSDT ? N° 3, 4éme trimestre, 2010.
16. Rapport du FEMISE , les pays méditerranéens au seuil d'une transition fondamentale,2011.
17. Unesco Science Report The Current Status Of Science Around The World , 2010.
18. www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2017/article